



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية العلوم الادارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد التحليل - الكمي

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

بعنوان:

أثر القروض الخارجية علي مسيرة التنمية الاقتصادية في السودان

إعداد الطلاب :

-رقيقة إسماعيل حميدة

-تبيان حسن الأمين الحسن

-مريم محمود جابر حمد

-حازم عثمان بابكر عبدالله

-عباس عبد القادر عباس القاضي

إشراف الدكتور:

ابوبكر دفع الله

فبراير 2024م

المقدمة :

تعد السودان من الدول النامية التي تعتمد علي القروض الخارجية لتنفيذ خططها التنموية ، وخاصة أن مواردها من النقد الأجنبي مازالت قاصرة نسبياً علي سد فجوة الموارد المحلية .

وأن أزمة ديون السودان الخارجية من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي اثرت علي اداء واستقرار الاقتصاد السوداني .

ولأهمية ادارة الدين الخارجي وجب توجه السودان لدول الأعضاء الدائنه للاستفادة من المبادرات الدولية وذلك لمحاولة الاعفاء الكلي أو الجزئي للديون أعادة جدولتها أو الحصول علي مساعدات .

تعد أزمة تزايد الديون الخارجية من اخطر المشاكل التي تواجه السودان في الوقت الحديث فقد شهدت السنوات الاخيرة تزايداً واضح في مديونية السودان اذا مت أخذنا ماسبب تزايد هذه الظاهرة .

أهمية الدراسة :

تدفقات القروض الخارجية قد اسهمت بشكل واضح في دافع عجلة التنمية الاقتصادية في السودان وذلك عبر تمويل المشروعات التنموية بمختلف أشكالها .

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد حجم ديون السودان الخارجية وزياده الفوائد المرتفعه للديون .

وتعتبر الديون الخارجية عائقاً أمام أي خطوات جديدة للتعامل مع مؤسسات والصناديق الدولية.

أهداف الدراسة :

من خلال تناولها لموضوع الديون الخارجية للسودان وكيفية تخفيف الديون يفتح السودان خطوط انتمانة مع المنظمات متعددة الأطراف والدول الأخرى . مما يسمح بتلقي منح قروض جديدة بفائدة منخفضة أو معدومة وتسعى هذه الدراسة الي ايجاد الاجابات .

فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضية الدراسة الرئيسية في السؤال التالي : هل يوجد للاقتراض الخارجي دور في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق اهدافها ، ومن أجل الإجابة علي هذا السؤال تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية :

-للاقتراض الخارجي دور في زيادة التنمية في السودان
-للاقتراض الخارجي دور في زيادة الاستثمار

حدود الدراسة :

-الحدود المكانية : جمهورية السودان (الاقتصاد السوداني)
-الحدود الزمانية : تتمثل الفترة مابين (2010-2018)

منهجية الدراسة :

-اتباع المنهج التحليلي الوصفي ، وذلك حسب احتياجات البحث وانسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة ، فاستخدام المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مفاهيم المتعلقة بالقروض الخارجية

مصادر وأدوات جمع البيانات والمعلومات :

-أعتمدت هذه الدراسة علي المصادر الاولية مثل بيانات وزارة المالية و الدراسات السابقة

وأیضا أعتمدت علي المصادر الثانوي تمثلت في الكتب والمجلات والشبكات العنكبوتية

الفصل الأول

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية :

في البداية لابد من التمييز بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ففي بعض الأحيان يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي محل مصطلح التنمية الاقتصادية وبالعكس ، علي الرغم من وجود اختلاف في دلالة كل منها .

"فالنمو الاقتصادي يركز علي التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"¹. فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً ، فالزيادة بالدخل يجب أن تكون ناتجة عن تفاعلات قوي داخلية مع خارجية بحيث تضمن للنمو الاستمرار لفترة طويلة نسبياً ². كما أن الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قدزاد دخله من الناحية المطلقة أو النسبية ، فقد تحصل الطبقة القليلة من الأغنياء علي كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء ، وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي بشكل عام .

¹ Flaming R-A, "ECnOmic Growth and Economic Development: counterparts or competitors ", Economic Development and cultural change , oct 1979 .p47-61

عطية عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، عام 2000 ، ص 13-16 ²

بينما يقصد بالتنمية الاقتصادية تغير حالة المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج وبتعبير آخر فإن التنمية الاقتصادية هي مجموعة التبدلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن .³

وبالتالي فإن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ، بينما تعني التنمية إضافة نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات . وهذا يشير إلي أن النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حالياً ، وهذا يؤدي إلي نمو الناتج القومي دون أن يرافق ذلك تغيرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة ، في حين أن إجراء هذه التغيرات يعتبر أمر ضرورياً جداً في حالة التنمية لتحقيق ارتفاع في معدل الناتج القومي بالشكك الذي يفوق نمو السكان ويحقق ارتفاع في معدل الدخل الفردي بصورة مقبولة تسمح بتقليل درجة التخلف ، وصولاً إلي القضاء عليه وتحقيق حالة التقدم .

وهكذا نجد فرق بين المفهومين فالنمو عملية يتم عبرها تزايد المتغيرات الاقتصادية دون أن يترافق ذلك بالضرورة مع تغير في هيكلية توليد الدخل وفي التناسبات بين فروع وأنشطة الاقتصاد الوطني وبالتالي يكون النمو محفوفاً بمخاطر التراجع لعدم خلق آليات نمو ذاتي الحركة ، أما التنمية فهي عملية إدارية هادفة لتحقيق النمو وتغيير البنية الهيكلية بما يضمن توليد ديناميكية ذاتية النمو .

نلاحظ مما سبق وجود فرق بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وفي دراستنا سوف نركز علي دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية .

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية هي غاية النظم الاقتصادية المختلفة سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو خليط منها لذا تعتبر من أهم الأهداف السياسية للحكومة في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو المتأخرة .

ولذلك يعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب الي المتطلعة الي الحكم ، وعلي اساسها يقاس نجاح الحكومات أو اخفاقها ، كما يجري علي اساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم ولم تعد التنمية الاقتصادية مجرد قيمة يدعي الناس اليها ويشجعون عليها فحسب ، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد ، ومن ثم أصبحت مناقشة الميزانية وأسعار العملات ، ومعدلات النمو والتضخم والبطالة من أهم أعمال مجلس

حبيب . مطانيوس ، التنمية الاقتصادية ، مطابع مؤسسة الوحدة ، جامعة دمشق ، عام 1982 ، ص 178³

الشعوب وكافه الدوائر الحاكمة وعلي أساس هذا المصطلح جري تصنيف دول العالم الي دول الاول والثاني والثالث كما جري تصنيفه الي دول متقدمة ودول نامية ودول اقل نمواً وعلي أساسه أيضا تقوم احصاءات لحساب مايعرف بالدخل القومي للبلاد المختلفة وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنويا ⁴.

تطوير التنمية الاقتصادية :

فخلال عقدي الأربعينات والخمسينيات كان ينظر للتنمية علي أنها ارتفاع مستوي دخل الأفراد وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي حيث كان ينظر بعض الاقتصاديين للتنمية علي أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد بالاضافة الي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم .

-فخلال عقد الستينيات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدي قدرة الاقتصاد الوطني علي تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلي من معدل زيادة السكان

-ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوي الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدي الي لجوئها للاقتراض الخارجي ، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية ، ونتيجة لذلك أصبح هنالك اهتمام بمفهوم التنمية .

وعملية التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة ، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد

الا أن الزيادة المطرة في المكان ، والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة ، وعوامل التلوث البيئي والاسراف في استخدام الموارد الاقتصادية ، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الاهداف ، والتي تتمثل في المحافظة علي تلك الموارد المتوفرة وتنميتها ، والعمل علي زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها .

والطلب علي مورد معين إنما هو طلب مشتق من الطلب علي المنتجات النهائية والجاهزة للفائدة البشرية والمنتجة من هذا المورد ، فمثلا البترول في صورته الأولية ربما لا يصلح لاشباع الحاجات البشرية ، ولكن بعد سلسلة من العمليات الاقتصادية يصير اشتقاق العديد من المنتجات البترولية التي يطلبها الانسان سواء لاستعمال كوقود لسيارته ، أو للتدفئة ، أو لتوليد الكهرباء .

احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والمستدامة : طبعة اولي 2014م: دار النشر القاهرة العجوزة- الجيزة ، ص13-14 ⁴

تعريف التنمية لغة :

صوابا أو أعطي عطية إنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه ، ونشير إلي أن فقهاء المالكية يقسمون النماء في اصطلاحهم إلي ثلاثة أقسام :

ربح وغلة وفائدة فكل ربح نماء ، وكل غلة نماء وكل فائدة نماء وليس كل نماء أو فائدة بالتحديد أو غلة بالتقييد⁵.

أهمية التنمية الاقتصادية :

تسعي كل دولة الي أن ترفع مستوي معيشة سكانها ، وليس هناك شك أن الاهداف التنمية تختلف من دولة إلي أخرى ويعود ذلك إلي الظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسة ، حيث يصعب تحديد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها علي جميع بلدان العالم⁶.

الا أن هناك بعض الاهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذو القرار وذوي العلاقة في البلدان وقد تم تحديد هذه الاهداف من خلال اعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية تبنته الأمم المتحدة في أيلول 2000

*توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

*الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الي حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم

*التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدي المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية

*حصر امكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات

احمد رمضان نعمة الله وآخرون ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (دار التعليم الجامعي الاسكندرية) ص1-2⁵
الوليدا الجيوسي ، أسس التنمية الاقتصادية ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009م ، ص8⁶

*تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج .

*السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة⁷ .

للتنمية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة فالشعوب في المناطق المتخلفة لا تنظر الي التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما تنظر اليها علي أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى وربما يكون من الصعب علي المرء أن يحدد أهدافاً معينة في هذا المجال . نظراً لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة .

أولاً: زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل هي أهم هذه علي وجه الاطلاق وذلك أن الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد الي القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها ولاسبيل الي القضاء علي هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي

والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.

وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان ، إنما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وامكانيات البلد المادية والفنية مثلاً ، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً ، كما اضطرت الدولة الي العمل علي تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي غير أن هذه الزيادة من جهة أخرى تتوقف علي امكانيات الدولة المادية والفنية .

علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010م، ص 10-11⁷

فكلما توافرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة . فان نسبة مايمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ماتكون صغيرة نسبيا

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أما كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولي أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها علي الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

ثانيا : رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية الي تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا

ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن مالم يرتفع مستوى المعيشة بكل ما يضمنه هذا التعبير من معاني

ذلك لأن التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي ، تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشة بالتالي⁸ .

كذلك الحال لو أن توزيع هذا الدخل كان مختلا ، فان ما يحدث في هذه الحال هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي الي طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة علي النشاط الاقتصادي وهي عادة ماتكون قلة وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان علي حالة أن لم ينخفض .

لذلك اذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية واذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية علي زيادة متوسط دخل الفرد

احمد جابر بدران ، مرجع سابق ، ص 16-17⁸

ثالثاً : تقليل التفاوت في الدخل والثروات :

وهذا الهدف من الابعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية فاعلم الدول المتخلفة علي الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الا أن هنالك فوارق كبيرة من توزيع الدخل والثروات اذا تستحوذ فئة صغيرة علي جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع الانسبة ضئيلة من الثروات وتحصل علي نصيب متواضع من الدخل القومي .

ولاشك أن التفاوت في توزيع والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية كما أن هذا التفاوت يميل الي وضع الافراد في طبقات وأهم هذه المساوئ علي الاطلاق هي الضياع الاقتصادي فالغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع الي هذه الناحية . هذا أن افترضت أن الجهاز الانتاجي قادر علي التحرك لاشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نري أن غالبية الدول المخلفة يعجز جهازها الانتاجي عن تلبية لستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقات الاغنياء فتتجه الدولة الي الاستيراد من الدول المتقدمة ، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى .

وعلي ذلك فليس من الغريب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الاهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الي تحقيقها بوسيلة أو باخري .

رابعاً : بناء الاساس المادي للتقدم :

من تعريفنا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر علي مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد ، بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن التنمية الاقتصادية بتلك البلاد .

وللتنمية الاقتصادية أهمية كبرى تتمثل فيما يلي :-

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية

-تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع من خلال زيادة الدخل والعدالة الاجتماعية في توزيعها.

زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع⁹

-أما علي مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية علي :-

-تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود

عمر صقر ، العولمة وقضايا معاصرة ، الدار الجامعية قطر ، 2003 م ، ص 62⁹

-تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة¹⁰.

المبحث الثاني

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف الي زيادة الطاقة الإنتاجية إلي جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد علي أمور عدة من أهمها زيادة الاستثمار . وهنا يتعين علي القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد علي تطوير الاقتصاد وتحقيق الاهداف المطلوبة¹¹

أولا : التركيز علي تكوين رأس المال المادي :

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تركيب رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي ، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الانفاق الاستثماري الضخم ، وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم

¹⁰ علي جدوع الشرفات ، مرجع سابق ذكره ، ص 14

دكتور محمد عبد العزيز عجمية ، ودكتورة إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2000م ، ص 105 ¹¹

ممکن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي ، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوماً من دول زراعية ، اي علي الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعة في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي ، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة . ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأي منعقداً من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وايضا من جانب خبراء الأمم المتحدة في أواخر الأربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالي هو لي التنمية الاقتصادية .

يوضح الاستاذ روستو في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل هي :

مرحلة المجتمع التقليدي ، ومرحلة التهيؤ للانطلاق ، ومرحلة الانطلاق ، ومرحلة النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير . ولكي تصل البلاد النامية الي مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاثة شروط مترابطة يقف علي قمته الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال . فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلي 10% من ناتجها القومي ، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية ، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة .

وأن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها علي تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات .

وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنوياً بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعاً في معدل نمو نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4% ، ولكي يحقق هذا الهدف علي أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنوياً . فعليه أن يرفع ادخاره الاختياري إلي 12-15% ويضيف إليه ادخاراً اجبارياً إلي مايقرب 10-13% ، وأن ماينقص البلاد المتخلفة ليس . وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة .

ثانياً : ضرورة تكوين رأس المال علي نطاق كبير :

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية علي أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة . ويوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتي يمكن التغلب علي الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف .

ويجب أن لاينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين والا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف .

وإن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب علي عوامل التخلف الذاتي بل لا يلبث أن يزيد الاقتصاد القومي إلي وضعه الأول من التخلف والركود ويصدد التدليل علي ضرورة استثمار حد أدني من الموارد الاقتصادية ضروري ولازم لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلي دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتخلص من الجاذبية الأرضية وبالقيااس لابد من حد أدني من الجهد الإنمائي يجب بذله قبل أن يتسني التغلب علي المقاومة الذاتية لعوامل التخلف . إن تطبيق مبدأ الدفعة القوية أمر ضروري لتحقيق إنطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم .

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم التضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوي محركة تدريب القوي العاملة وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ، والتي سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ماكانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة ، وأيضا اغراق حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً .

فالوفورات الخارجية علي جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلي وعلي إنتاج المشروعات الصناعية في مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة ، وذلك لتنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين مما يؤدي إلي إتساع السوق أمام كل مشروع صناعي ، والوفورات الخارجية في جانب عرض الانتاج تنبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات في مجموعها للتجزئة وذلك للتعامد والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الانتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى أفقياً ورأسياً الأمر الذي يستدعي إنشاء جبهة عريضة من الصناعات في آن واحد كي تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الانتاج لكل صناعة مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها .

كما أن القيام ببرنامج استثماري ضخم سوف يستفيد من خاصية (عدم قابلية دالة الادخار القومي للتجزئة) حيث أن الاستثمار علي نطاق واسع يقتضي النظر إلي الادخار نظرة قومية شاملة وبالتالي العمل علي تعبئة أكبر قدر منه ، كما أن الاستثمار علي نطاق واسع سوف يؤدي إلي زيادة سرية في الدخل القومي مما يمكن معه الارتفاع بالميل الحدي للإدخار (الزيادة الحدية في الإدخار الناتجة عن الزيادة الحدية في الدخل) وذلك لارتفاع المرونة الداخلية للإدخار ، الأمر الذي يمكن البلد المتخلف من الارتفاع بنسبة مايدخره من دخله القومي مع صعوده في مسار التقدم الاقتصادي وبالتالي زيادة اعتماده علي الموارد المحلية .¹²

ثالثاً : استراتيجيات النمو :

1/استراتيجية النمو المتوازن :

صاغ الاستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها (روزنشتين -رودان) في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية (استراتيجية النمو المتوازن) حيث يركز نيركسه علي الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً علي أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد علي ضرورة تحقيق قدرأ من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، حتي لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي .¹³

ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين علي السلع المنتجة .

واستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز علي إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير علي الأقل في المراحل الاولي وذلك لعدم قدرة

مرجع سابق ، ص117¹²

مرجع سابق، ص121¹³

السلع المنتجة علي منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة . كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقي علي الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات .

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلي الاعتماد علي الموارد المحلية في المحل الاول وذلك لعدم ثقته في الاعتماد علي الاستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير موارد القطاع الزراعي .

فهو يري أنه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي . وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين ، وهنا يري فرض ضرائب زراعية ، وتحويل شروط التبادل بين مايببعة الفلاح ومايشتره لغير صالحه ، أي شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التي يشتريها .

*لقد وجهت عدة انتقادات إلي استراتيجية النمو المتوازن :

1/إن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلي فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث علي قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر الإبا وهي الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أوثها الاستعمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة وماترتب عل ذلك من آثار وخيمة علي اقتصاديات هذه البلاد ولكن يرد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن علي أن نيركسه ومن قبله رودان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناع

2/عدم واقعيتها لضرورة توفر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها

3/تؤدي إلي عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها علي التنمية لأجل السوق المحلية

4/أن هذه الاستراتيجية تشجع علي التضخم لأنها تطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية في الدول النامية.

2/ استراتيجية النمو غير المتوازن :

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصاد هيرشمان وإن كان قد سبقه بيرو في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو . وتمثلت نظرية بيرو في أن علي البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي علي مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلي سائر المناطق في الاقتصاد القومي .

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضاً إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري ومحبذاً أن يبدأ التصنيع في البلد الكبري لأن الاستثمار في صناعة في فترة ماسوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات ، ودعاً إلي استراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب علي العجز في إتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقة باستمرار إلي الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقي علي الضغوط وعدم التناسب وإختلال التوازن. فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيداً عن التوازن . فكل خطوة إنمائية تخلق إختلال في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث

إختلال في التوازن لخطوة تالية أي أن كل خطوة إنمائية يدفع إليها إختلال في التوازن السابق عليها وتتمخض بدورها عن إختلال في توازن جديد يحث الاقتصاد علي أن يخطو مرة أخرى هكذا .

فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها علي جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها . فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلي حالة لاتوازن أخرى ولكن علي مستوي أعلي من الإنتاج والدخل .

وكل حالة لاتوازن تخلق قوي وحوافز تعمل علي تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لا توازن لاحقة .

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرامج الاستثماري في إطار استراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات ويتم معالجة هذه المشكلة علي مستويين :

-المستوي الأول :

في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر

-المستوي الثاني :

المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر¹⁴

مرجع سابق ، ص 125 14

الفصل الثاني

أهمية القروض بالنسبة للتنمية

المبحث الأول : الاقتراض العام (المفهوم-المحددات-الانواع)

المبحث الثاني : سياسة الاقتراض العام والتمويل الخارجي

المبحث الأول

الاقتراض العام (المفهوم – المحددات – الانواع)

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات سياسة الميزانية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة ، فكل دولة تعتمد علي مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق علي مرافقها والمشاريع العمومية ، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيير ووضع سياستها المالية ، وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة ، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة ، ولذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن من النفقات العامة ، إلا أنه إذا حدث ولم تكفي تلك الموارد ، وكانت الدولة في حاجة إضافية ، فإنها قد تلجأ إلي الموارد الغير عادية المتمثلة في القروض العامة .

مفهوم القروض العامة :

لقد صار القرض يلعب دورا أكثر أهمية وبروزا لأنه أصبح ينقل الموارد ممن يملك إلي من لا يملك ، أو إلي من يملك ويطمح إلي المزيد ، والقرض العام يشكل نوعا من الواردات الاستثنائية التي تلجأ إليها الدولة من أجل تغطية نفقات غير عادية .

*في وقتا المعاصر يعد الاقتراض الحكومي أكثر الوسائل نجاعة في معالجة أزمات السيولة المؤقتة ، ولذلك تميل الدول إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

تعريف القرض العام :

يعد القرض العام مصدر آخر من مصادر إيرادات الدولة العامة يضاف إلى مصادرها الأخرى ، والقرض مصدر تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الاعتيادية وعندما تعجز مواردها الأخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية أو الاستثمارية .

التعريف اللغوي للقرض :

هناك عدة تعاريف لغوية للقرض ويمكن إدراجها كما يلي :

تعبر كلمة قرض أساسا عن "الثقة في التسديد"¹⁵ والقرض العمومي يعبر بالتالي عن الثقة في قيام الدولة بتسديد مستحققاتها ، وحتى في العلاقات الخاصة عندما يقوم شخص (المقرض) بوضع تحت تصرف آخر مبلغا من المال بسبب الثقة الموجودة بينهما .

أقرضه : أعطاء قرضا وقطع لي قطعة يجازي عليها ، وأقتراض من أي أخذ القرض

والقراض والمقارضة : المضاربة ، كانه عقد علي الضرب في الارض والسعي فيها ، وقطعها بالسير ، "القرض جمعه قروض ومصدره الفعل قرض ، وهو مايعطيه الانسان غيره من المال ، ثم يأخذه منه بعد مدة زمنية معينة" ، وهي كلمة من أصل لاتيني تعني أساسا الائتمان وهو يرتكز علي الثقة ، وهو السلفة التي يمنحها البنك لشخص ما .

زكية جديني ، عقد القرض بين القانون الوضعي الجزائري ومبادئ الشريعة الإسلامية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 15
، 2015-2016،ص10

أنواع القروض العامة :

هنالك العديد من التقسيمات للقروض العامة التي تبين لنا الأنواع المختلفة للقروض العامة ، وكل تقسيم من هذه التقسيمات يركز إلي معيار معين ، وسوف نتطرق إلي مختلف هذه المعايير .

تنقسم القروض العامة إلي ثلاثة أنواع رئيسية ، وهي : من حيث مصدرها المكاني ، ومن حيث حرية المكتتب ، ومن حيث أجلها (مدتها) .

النوع الأول : القروض من حيث مصدرها المكاني :

تنقسم القروض من حيث مصدرها إلي نوعين هما :

أولا : القروض الداخلية :

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أم أجنب¹⁶ .

حامد عبد المجيد دراز ، محمد عمر أبو دوح ، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة ، مصر ، 2005 ، ص 41¹⁶

وتعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الانفاق العام علي وجه التحديد ، بحيث تلجأ الدولة عند عجز السياسة الضريبية من تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة ، وتعرف القروض الداخلية بالدين العام الداخلي ، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة ، وتكون الجهات المقترضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي .

ويعتبر اللجوء الدولة إلي القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة ، فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في العرض النقدي ومنه لا يمكن لها تأثير في زيادة المستوي العام للأسعار ، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة¹⁷.

ثانيا : القروض الخارجية :

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج ، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل : البنك الدولي للتنمية والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، والهيئة الدولية للتنمية .

تلجأ الدولة لهذا الاقتراض عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية بما فيها الاقتراض عن توفير التمويل الضروري ، أو تكون الدولة بحاجة لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها ، وبالتالي نلاحظ أن الدولة تلجأ لهذا النوع من الاقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية للاقتراض كافية لتمويل عجز الميزانية العامة لذلك تلجأ للمصادر الخارجية لأنه هو السبيل الوحيد لعلاج وتمويل هذا العجز ، فهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المؤسسات الإقليمية بحيث يكون العقد بالعملات الأجنبية .

فيعتبر هذا النوع من الأدوات غير التضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، ويستعمل لسد النفقات الدولية بالعملات الأجنبية ، وذلك عند قصور المدخرات المحلية عن توفير

لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة الجزائر -مصر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 17 يسكرة ، 2013-2014 ، ص148

متطلبات حاجات النفقات العامة ، فتوفر هذه القروض قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية ، وهو ما يؤدي إلي زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال .¹⁸

ولقد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض خصوصا في فترة الثمانينات من القرن الماضي ، وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدرا من مصادر التمويل من جهة ، ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى ، وبالتالي نقول أن الاقتراض يكلف بالنسبة للدول التي التي تلجأ إليه ، وتلجأ الدولة إلي هذا النوع من الاقتراض في حالة عدم توفر مصادر التمويل الداخلية من أجل تمويل عجزها الموازن ، وبالتالي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الضرورية للتنمية يؤدي للجوء لهذه القروض¹⁹ ، وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها باختلاف الجهة المقرضة وبشكل عام تنقسم مصادر القروض الخارجية إلي :

أ/ القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية :

وتمنح هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة ، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى .

ب/ القروض الحكومية الرسمية :

وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى ، وشروطها تكون عادة أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية .

حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر ، ص 344¹⁸
عجّام هيثم صاحب ، سعود محمد علي ، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ، الأسباب والاستراتيجيات ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الاردن¹⁹
2006، ص 75

ج/القروض من المنظمات الدولية :

وتعرف هذه القروض بالقروض الميسرة وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن بين مميزاتها أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق وفي الغالب ماتكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر فإنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقترضة علي هذه الدول .

ويمكن القول أن القروض الداخلية تختلف عن القروض الخارجية من عدة وجوه من أهمها :

1/ أن القروض الداخلية لا تؤثر علي الثروة القومية بالزيادة أو النقص ، وإنما تنقل جزءا من هذه الثروة من الأفراد المكتتبين في القرض إلي الدولة أو العكس ، فهي إعادة توزيع جزء من الثروة القومية لصالح الأفراد .

2/ أما القروض الخارجية فإنها تؤثر علي الثروة بالزيادة أو النقص ، فإصدارها يعد زيادة للثروة القومية فينتقل جزء من ثروة البلاد الأخرى إلي الدولة .

أما سداد القروض وفوائدها يؤدي إلي نقص الثروة القومية فينتقل جزء منها من الدولة إلي الدول الأخرى .

3/ يقوم القرض الداخلي يتحمل الاقتصاد القومي عبء الدخار الذي يمثل ، أي عبء الحرمان من الاستهلاك فيشكل بذلك عبئا علي أفراد الجيل الحاضر .

أما القرض الخارجي فإنه يعفي الجيل الحاضر من عبء هذا الادخار .

4/ لا تؤثر القروض الداخلية التي تعقد بالعملة الوطنية علي سعر الصرف أو ميزان المدفوعات سواء عند إصدارها أو عند سداد أقساطها وفوائدها .

قد يؤدي القرض الخارجي علي خلاف القرض الداخلي إلي تدخل الدول الأجنبية المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة أو قد تفرض شروط معينة لا تتفق مع سياسة الدولة المالكة والاقتصادية والاجتماعية²⁰.

عجام هيثم صاحب ، سعود محمد علي ، مرجع سابق ، ص 75²⁰

وإذا لم تستطع الدولة الوفاء بالتزاماتها المالية المرتبة عن القرض الخارجي ، فقد يؤدي هذا إلى التدخل العسكري من الدولة المقرضة للضغط على الدولة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها

النوع الثاني : من حيث حرية المكتب :

ينقسم إلى قسمين هما : القروض الاختيارية ، القروض الإجبارية

أولاً:القرض الاختياري :

يستند هذا النوع من القروض إلى طريقة أو طريقة أو شكل العقد أو بالأصح إلى مدي حرية الأفراد في الاختيار بين الاككتاب أو عدم الاككتاب في القرض العام . فالأصل في القروض أن تكون اختيارية ، وتترك الدولة الحرية للأفراد والهيئات في الاككتاب دون إكراه ، فيكون الدافع للاككتاب هو كون العملية مجزية مادياً نتيجة سعر الفائدة المرتفع أو كفالة الدولة لدفع قيمة القرض عند الاستحقاق .²¹

فالقرض الاختياري هو الذي تحصل عليه الدولة من المقرضين طواعية واختياراً ، بحيث لا يدفعهم إلى الإقبال عليه إلا مزاياه المادية والمعنوية ، والأصل في القروض تكون اختيارية وتتم بناء على تعاقد قانوني سليم ، وتقوم الحكومة بتحقيق شروط العقد وتفصيله ومزاياه ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاككتاب في هذا القرض دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه أو الضغط .

وكذلك هي تلك القروض التي يختار المكتتبون الاككتاب فيها دون إجبار من الدولة عليهم ، أي بعبارة أخرى هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين بأسلوب طوعي واختياري ، ففي هذا النوع من القروض لا يوجد فيها عنصر الإجبار ، ويتم هذا النوع من القروض بناء على تعاقد قانوني ، تقوم فيه الدولة بوضع شروط العقد وتفصيله ، وكل الجوانب المتعلقة به ، وتترك للمكتتبين حرية الاككتاب في هذا القرض بدون استخدام أي عنصر من عناصر الجبر أو الضغط في عملية الاككتاب .²²

ثانياً : القرض الإجباري :

طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،1999،ص107²¹
امجد عبد المهدي مساعدة ،محمود يوسف عقله ، دراسة في المالية العامة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الاردن ،2011،ص131²²

وهي التي تجبر الدولة الأفراد والهيئات علي الاكتتاب في هذه القروض ، وتختلف هذه القروض عن القروض الاختيارية في عنصر الإيجار ، لأنه في هذا النوع من القروض تقوم الدولة بإيجار والزام أفرادها علي تقديم مبالغ نقدية علي شكل قروض ، ففي هذه الحالة لا يكون لديهم الحرية في الاختيار بين الاكتتاب أو عدمه بل يتم إيجارهم علي عملية الاكتتاب²³ ، ولمن لا تلجأ الدولة إلي هذا النوع من القروض إلا في الحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها مثل حالات الأزمات الاقتصادية أو الحروب الخ ، وفي هذه الحالة تتعهد الدولة بإرجاع مبالغ القروض إلي الأفراد عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية ، والحالة الأخرى التي تلجأ إليها الدولة إلي هذا النوع من القروض هي ضعف ثقة الأفراد وبالتالي لا يقومون بالاكتتاب في القروض الاختيارية ولا يكون للدولة حل إلا اللجوء للقروض الإجبارية .

ومن بين مزايا هذا النوع من القروض هو تفادي الدولة إخراجها كميات من الأموال من الخزانة العمومية دفعة واحدة فمثلا عندما يصل استحقاق قرض عام علي الدولة ولا يمكنها الوفاء به تقوم بإرادتها المنفردة بتثبيت القرض أو استبداله بقرض جديد فينشأ في ذمتها قرض إجباري جديد ، أو عندما تقوم الدولة باتخاذ إجراءات التأمين أو الإصلاح الزراعي المستولي عليها بالتعويض لأصحاب هذه الأراضي والممتلكات بصرف قيمتها علي شكل سندات حكومية تستحق الدفع بعد مدة معينة²⁴.

النوع الثالث : القروض العامة من حيث المدة :

نقصد بها تلك القروض التي تحدد مدتها وتكون خلال أجل ، وتنقسم القروض العامة وفقا لمعيار المدة إلي قسمين القروض المؤبدة والقروض المؤقتة .

أولا : القروض المؤبدة :

يقصد بها تلك القروض التي لاتحدد الدولة مواعدا لتسديدها ، بحيث تقوم بالوفاء بجزء من هذه القروض كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك وتدفع الفوائد في أوقاتها المحددة ، وتلجأ الدول إلي هذا النوع من القروض العامة لأن التسديد فيها يتم عندما تتوفر لديها الأموال .

ثانيا : القروض المؤقتة :

لدي هذا النوع من القروض مدة معينة ، وتكون قابلة للاستهلاك ويتحدد فيها أجل لتسديدها ، وتنقسم القروض المؤقتة من حيث أجالها إلي ثلاثة أنواع :

محمد طاقة ، هدي الغزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص155²³

محمد طاقة ، هدي الغزاوي ، مرجع سابق ، ص155²⁴

1/ القروض قصيرة الأجل :

وهي تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة ، ويسمى هذا النوع من القروض بالدين العام ، حيث تلجأ الدول إلي هذا النوع من القروض عندما لا يتوافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع صرف النفقات ، لذلك تستخدم هذا النوع من القروض عن طريق إصدار أدونات الخزينة العمومية ، وتكون نسبة الفائدة علي هذا النوع من القروض غير مرتفعة لأن مدتها قصيرة من جهة ، ويكون هدف الدولة من إصدار هذا القرض هو تغطية عجز طارئ من جهة أخرى ، وتتحصل الدولة من خلال هذه الوسيلة علي الفوائض الموجودة لدي البنوك والشركات ولقترات قصيرة ، ويطلق علي هذا النوع من القروض الدين العام .

ويكن تلخيص أهم أهداف القروض قصيرة الأجل في النقاط التالية :

*الحصول علي الفوائض لدي البنوك والشركات لقترات قصيرة

*تمويل العجز المؤقت في الخزينة العمومية من أجل تمويل الإنفاق العام

*مواجهة الظروف الاقتصادية القاهرة والطارئة مثل التضخم فتستعمل الدولة أدونات الخزينة (سندات الخزينة) من أجل امتصاص القوة الشرائية الزائدة في المجتمع.²⁵

2/ القروض متوسطة الأجل :

نقصد بها القروض التي تزيد مدتها عن السنة وغالبا ما لا تتجاوز مدتها العشر سنوات .

3/ القروض الطويلة الأجل :

هذا النوع من القروض تفوق مدته خمس سنوات ، وهنا ننوه إلي أنه لا توجد فواصل دقيقة بين القروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل ويطلق عليهما معا "القروض المثبتة " وتلجأ الدولة إلي من أجل استعماله في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية أو من أجل تغطية النفقات الحربية أو الدفاعية ، وتستخدم القروض الطويلة الأجل عند حصول عجز حقيقي في ميزانية الدولة للقيام بمشاريع إنتاجية أو لتمويل نفقات استثنائية ، ويكون ذلك عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل.²⁶

عبد الحميد عبد المطلب ، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2000، ص301 ²⁵

سعید علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الاردن ، 2011، ص165 ²⁶

محددات القروض العامة :

تنقسم محددات القروض إلي قسمين :

أ/محددات اقتصادية :

تنطوي علي العامل المادي والمعنوي ، ويعتمد الأول علي مدي وجود الادخار اللازم والذي سيمول الاكتتاب في السندات العامة والذي يتكون في حالة دخول الوحدات الاقتصادية أعلي من نفقاتها الاستهلاكية حيث تستطيع الدولة أن تتدخل للتغيير من مقدار المدخرات وذلك بالتعديل في المتغيرات والتي تحدد المدخرات عن طريق زيادة الأجور والمكافآت في جميع قطاعات الاقتصاد خاصة لأصحاب الدخل المرتفعة وإتباع سياسة توسعية تهدف إلي زيادة الأرباح وتخفيض الضرائب علي الدخل والأرباح ، كما يمكن أن يتم التأثير علي مقدار المدخرات بتخفيض الاستهلاك وفق إجراءات حكومية ، كأن تحظر علي المشروعات توزيع أرباح أسهمها ، أو زيادة أجور مستخدميها ، أو عن طريق الضرائب غير المباشرة علي استهلاكهم ، أو من خلال تخفيف العبء الضريبي عليها أو إصدار تشريعات ملزمة للشركات بشراء سندات حكومية بما يعادل نسبة معينة من أرباحها ، وهو ما ينطبق علي القرض الداخلي وبهذا يعتبر العامل المادي شرطا ضروريا وليس شرطا كافيا لنجاح القرض العام ، بمعنى أن وجود المدخرات لا تعني بالضرورة تحويلها لشراء سندات حكومية وإنما ينبغي توفر عدة عوامل أخرى تشجع علي عملية الاكتتاب وهو ما يعرف بالعامل المعنوي أي قابلية الادخار لأنه يوظف في القرض العام والذي يتم عن طريق الدعاية والإعلام بالمزايا التي يحققها الاكتتاب وتهدف تلك المزايا إلي خلق الحوافز المادية والمعنوية لدي الجمهور للاكتتاب ، وتتمثل هذه المزايا عادة في الضمان والسيولة والربحية .

ويعتبر الضمان الذي يمنحه القرض أهم من عائدته حيث أن الإمكانية المالية الهائلة للدولة والتي تنتج عن سلطتها في فرض الضرائب يساعدان علي اطمئنان المدخرين علي أموالهم ، أما العائد والذي يجب أن يكون كافيا حتي ينجح القرض والتي يجسدها سعر فائدة القرض والحوافز والإعفاءات الضريبية التي تمنح لرأس مال المكتتب تعد مزايا أساسية لنجاح القرض للدولة وسائل أخرى لجعل الأفراد يقبلون علي الاكتتاب في حالة نجاعة وسائل الدعاية الأولي بأن تخفض من سعر الفائدة في السوق أو استخدام سياساتها النقدية في الأعباء والتكاليف للمشروعات عن طريق رفع سعر الخصم أو باستخدام سياسة السوق المفتوحة ، كما يمكنها الحد من مشروعاتهم كتحديد سقف قيمة الأسهم المصدرة ورأس مالها لأي شركة .

ب/محددات سياسية :

يرتكز القرض علي عنصر الثقة في الوعود التي تلتزم بها الدولة عند إصداره ، والتي لايمكن أن تتوافر إلا علي أساس الموقف المالي الحالي للدولة ، أو علي أساس سلوكها في الماضي ، كما يرتبط الائتمان الذي تتمتع به الدولة باتجاهها السياسي واستقرارها السياسي .

إن كثرة إصدار القروض تضعف الثقة في الدولة نظرا لشكوكهم في مقدرة الدولة علي مواجهة أعباء هذه القروض كما أن إستمرار عجز الموازنة لفترات طويلة يضر بالائتمان فالثقة في الدولة تعتمد علي موقفها المالي والنقدي .

المبحث الثاني

سياسة الاقتراض العام والتمويل الخارجي

أن الاقتراض من الخارج يؤدي إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية للبلد المقترض خاصة من النقد الأجنبي . وتتوقف فاعلية القروض الأجنبية من حيث أثارها النافعة للاقتصاد القومي علي اتجاهات استخدام الأموال المقترضة .

إذا كانت لأغراض استهلاكية أي يستخدم القرض الخارجي في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية لتوفير ضرورات المعيشة أو لمقاومة ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لايعكس القرض الجديد إضافة الي الطاقة الانتاجية للاقتصاد .

اما إذا كانت لأغراض استثمارية

أما توجيه الأموال المقترضة لي ستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الاستثمارية والموارد الوسيطة فيساعد علي التكوين الرأسمالي وينمي القدرة الانتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمالة والنهوض بالدخل القومي وإن القرض الخارجي يسعى إلي تصحيح السياسات الاقتصادية من البلد المقترض .

الغرض الأساسي من التمويل هو سد الفجوة بين الموارد المتاحة والأموال المطلوبة لمسعي معين ، وبذلك يتاح للأفراد والمؤسسات الحصول علي رأس المال اللازم لبدء الأعمال

التجارية أو توسعتها ، أو الاستثمار في مشاريع جديدة ، أو امتلاك أصول معينة ، أو إجراء عمليات البحث والتطوير ، أو السعي لتحقيق أهداف مالية أخرى .

يمكن الحصول علي التمويل من خلال قنوات مختلفة ، مثل القروض أو استثمارات الأسهم أو المنح أو خطوط الائتمان أو الائتمان التجاري أو مختلف الأدوات المالية المختلطة . ويعتمد اختيار طريقة التمويل علي عوامل مثل طبيعة المشروع ، ومدى القدرة علي المخاطرة ، واعتبارات التكلفة وشروط السداد ، واعتبارات الملكية وتفضيلات كل من المقرض والمقرض .

أنواع التمويل :

تختلف أنواع التمويل باختلاف أنواع مصادر التمويل نفسها ، لكن تشمل الأنواع الشائعة للتمويل :

1/تمويل الشركات الناشئة :

التمويل الأولي :

يوفر هذا التمويل رأس المال الأولي للشركات الناشئة في مقابل حقوق الملكية فيها .

التمويل الذاتي :

ويتم فيه توفير المال اللازم من خلال المدخرات الشخصية أو الإيرادات الناتجة عن الشركة نفسها .

2/تمويل التوسع :

أ/التمويل بالأسهم : يعرف أيضا باسم تمويل رأس المال ، ويتم فيه إصدار اسهم أو حصص ملكية الشركة في مقابل استثمار رأس المال .

ب/التمويل بالدين :وهو نوع من أنواع التمويل المصرفي ، وفيه يجري اقتراض الأموال من البنك أو المؤسسات المالية مع الالتزام بسداد أصل الدين مع مرور الوقت ، مضافاً إليه الفائدة .

ج/ رأس المال المخاطر : ويعني الاقتراض من شركات رأس المال المغامرة في مقابل حقوق

3/تمويل رأس المال العامل :

أ/ الائتمان التجاري : هنا يسمح الموردون للشركات بشراء السلع أو الخدمات وسداد ثمنها لاحقاً ، مما يوفر رأس مال عامل قصير الأجل .

ب/التخصيم : وهي عملية بيع الذمم المدينة لطرف ثالث نظير تطبيق حسم عليها للحصول على سيولة فورية .

4/تمويل المعدات والأصول :

أ/تأجير المعدات : هنا يجري تأجير المعدات لفترة زمنية محددة ، مما يلغي الحاجة إلى الجوء

ب/الاقراض المستند إلى الأصول : هنا يجري استخدام أصول الشركة مثل (المخزون أو الذمم المدينة أو المعدلات) كضمان لتأمين قرض .

5/تمويل البحث والتطوير :

أ/المنح الحكومية : وهو التمويل الذي تقدمه الجهات الحكومية لدعم مبادرات البحث والتطوير .

ب/تمويل المستثمرين الملاك : وهو التمويل الذي يقدمه المستثمرين الأفراد في مقابل الأسهم لدعم المشاريع المبتكرة .

ج/التمويل الجماعي : وهو جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد من خلال منصات الإنترنت .

6/التمويل العقاري :

أ/قروض الرهن العقاري : وهي قروض بضمان العقارات ، وغالباً ما تستخدم لشراء العقارات أو تطويرها .

ب/ قروض البناء : وفيها يجري تمويل مشاريع البناء ، بحيث تصرف أموال القرض على مراحل مع تقدم المشروع .

7/تمويل الاستحواذ والاندماج :

أ/الاستحواذ بالاستدانة : هنا يجري الاستحواذ على شركة باستخدام مبلغ كبير من الأموال المقترضة ، مع استخدام أصول الشركة التي استحوذ عليها كضمان لسداد القرض .

ب/تمويل الميزانين : وهو شكل هجين من التمويل بالدين والأسهم يستخدم لتمويل عمليات الاستحواذ ، حيث يكون للمقرضين خيار تحويل الدين إلي أسهم .

التمويل الخارجي :

هو عبارة عن حصول الدولة أو المؤسسة علي التمويل من مصادر خارجية لتلبية احتياجاتها المالية ،وقد يشمل التمويل الخارجي القروض والمنح الخارجية ، بالإضافة إلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمدفوعات الخارجية الأخرى . يمكن استخدام التمويل الخارجي لدعم النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع الحكومية الأخرى . ومع ذلك ، قد تكون هناك تكاليف واستحقاقات مرتبطة بالتمويل الخارجي ، مثل تكاليف الفائدة وشروط القروض والتبعات الاقتصادية والسياسية .

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة . بعضها يشمل التمويل من المستثمرين ، والقروض من البنوك والمؤسسات المالية ، وبرامج التمويل الحكومية ، والمنح العامة ، وشركات الأعمال . يمكن للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة التقدم بطلب للحصول علي تمويل خارجي لتمويل نشاطاتها وتطويرها .

الضمان في التمويل الخارجي هو ترتيب يتم بموجبه توفير ضمان مالي للمقرض الخارجي (عادة حكومة أو شركة) من قبل مؤسسة مالية أخرى (مثل بنك تجاري أو صندوق استثمار) لضمان سداد الديون بنفسه . يتم استخدام الضمان في التمويل الخارجي عادة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وتقليل المخاطر المالية للمقرض الخارجي .

تحديد مصادر التمويل الخارجية :

أ/تحديد الاحتياجات المالية : يجب تحديد المبلغ الذي يحتاجه المشروع أو الشركة والغرض من التمويل الخارجي ، سواء كان لتوسيع العمل أو لتمويل مشروع جديد أو لتحسين التشغيل الحالي .

ب/تحديد الخيارات المتاحة : يجب مراجعة الخيارات المتاحة للحصول علي التمويل الخارجي ، مثل القروض من البنوك الدولية أو البنوك المحلية ، أو استصدار السندات أو الأسهم في الأسواق المالية العالمية .

ج/تقييم الاحتمالات والمخاطر : يجب تقييم الاحتمالات والمخاطر المرتبطة بكل خيار محتمل . علي سبيل المثال ، قد يكون الحصول علي قرض من البنك الدولي أكثر صعوبة وتعقيداً في المقابل قد يكون استصدار الأسهم في الأسواق المالية العالمية يشمل تكاليف أعلى .

د/تحليل التكلفة والفوائد: يجب تحليل التكلفة والفوائد المرتبطة بكل خيار محتمل . علي سبيل المثال ، يجب مقارنة معدل الفائدة المطلوب دفعه علي القرض مع العائد المتوقع من الاستثمار الممول بالقرض .

5/التطبيق والتفاوض :بعد اختيار الخيار المناسب ، يجب تقديم طلب للحصول علي التمويل والبدء في عملية التفاوض مع المؤسسة التمويلية المختارة .

6/مراجعة العقود والشروط : قبل توقيع أي اتفاقية ، يجب مراجعة العقود والشروط بعناية والتأكد من أنها تتضمن جميع الحقوق والالتزامات المتفق عليها .

7/تنفيذ الصفقة : بعد الموافقة علي الشروط والتوقيع علي العقود، يتم تنفيذ الصفقة وتحويل الأموال إلي الشركة أو المؤسسة .

مصادر التمويل الخارجي :

1/المنظمات والحكومات الأخرى : مثل : البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، البنك الإسلامي للتنمية ، البنك الأوروبي للاستثمار ، ومؤسسات أخرى

2/الدول والحكومات الأخرى : التي تتمتع بموارد كبيرة ورصيد جيد مثل دول مجلس . التعاون الخليجي و دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

3/البنوك التجارية والاستثمارية الكبرى التي تمتلك فروعاً في الدول المستهدفة وتتميز بخبرتها في تمويل المشاريع .

4/المستثمرين وصناديق الاستثمار العالمية المهمة بالاستثمار في الدول النامية وتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الكبرى

5/الإصدارات الدولية من السندات والأوراق المالية الأخرى من قبل الحكومات والشركات الخاصة في الدول المستهدفة .

البنك الدولي :

يسعى البنك الدولي إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة الرخاء للناس في كل مكان ، وخاصة أفقر سكان العالم ، وذلك لا اعتقاده بأن الأهداف الاجتماعية لا بد أن تعتمد علي دعامة من الاستقرار الاقتصادية ، فإنه يجلب إلي طاولة التنمية قدرته علي جمع المال للمشاريع الإنمائية بأدني أسعار الفائدة السوقية ، وعلي إقراض عملائه هذا المال لأغراض إنتاجية .

ويوفر البنك الدولي القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل استثمارات مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والمدارس وشبكات الري ، كما يشجع البنك الدولي عمليات النمو الاقتصادي للقيام بأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذية للأطفال والحوامل .

والبنك الدولي (هو مؤسسة الإنمائية الرئيسية في العام لتعبئة الأموال من القطاعين العام والخاص بغرض مكافحة الفقر علي مستوي العالم .

أهداف البنك الدولي :

يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلي تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة ، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر ، والخدمات التحليلية والاستثمارية .

وتعهد البنك الدولي بتشجيع حكومات البلدان الأعضاء بعمل المزيد من التحسينات علي الخدمات التي يقدمها لأعضائه .

1/ هدف البنك الأول هو التعمير :

فكما هو مبين من تسميته ، فإن يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب ، ويمثل هذا الهدف حالياً حاجة ملحة بالنسبة

للبلاد حديثة الاستقلال والأخذة في النمو لإزالة آثار التخريب الاستعماري وحروب الاستقلال .
بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بتيسير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية
لا استثمار القدرات القومية للدول الأعضاء

2/تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة :

عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة . كما يسعى
البنك الدولي إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه ،
والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل
علي تنمية اقتصاد الدولة ،وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في موازين مدفوعاتها .

3/تقديم القروض من رأسماله :

حيث يقوم البنك الدولي بتقديم القروض من رأسماله الخاص أيضا في حالة عدم وجود
استثمارات خاصة كافية ، أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول علي القروض اللازمة من
مصادر أخرى .

4/تقديم المساعدات الفنية :

في إعداد وتنفيذ برامج القروض ، وفي تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل . وقد لجأت الكثير
من الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الأخذة في النمو ،إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل
تتعلق ببرامج تنميتها الاقتصادية .

5/العمل علي تنمية التجارة الدولية :

والمحتفظة علي استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية ، لتنمية
الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء ، مثل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والزراعة ،
وتوليد الكهرباء .

البنك الدولي هو مؤسسة إنمائية مؤلفة من خمس مؤسسات وثيقة الترابط هي :

1/البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عاليا نسبيا .

2/المؤسسة الإنمائية الدولية :

أو المؤسسة للتنمية الدولية التي تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية

3/هيئة التمويل الدولية :

أو المؤسسة التمويل الدولي التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.

4/هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف :

التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية .

5/المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

الذي يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

سياسات الاقتراض من البنك الدولي :

أ/ يقوم البنك بدراسة الحاجة الفعلية للبلد المقترض ومقدرته علي السداد

ب/يركز البنك في اقتراضه علي المشاريع ذات الجدوي الاقتصادية والفنية المدنية

ج/تخفيض قروض البنك لتغطية تكاليف استيراد السلع الأساسية التي تحتاجها المشاريع الانتاجية .

د/ المحافظة علي صلته بالجهات المقترضة بغية متابعة التطورات الحاصلة في انجاز الاقتصادية والمالية بالبنك الدولي يعمل بشكل مكثف مع الحكومات إلي جانب الافراد والمؤسسات الخاصة في الدول النامية .

صندوق النقد الدولي :

وهو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945م للعمل علي تحرير سلامة الاقتصاد العالمي .

ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلداً . وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي ، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة .

إجراءات الاقتراض من الصندوق النقدي :

- 1/يتقدم البلد العضو بطلب إلي الصندوق للحصول علي ما يحتاجه من دعم مالي .
- 2/ثم تناقش حكومة البلد العضو مع خبراء الصندوق الموقف الاقتصادي والمالي واحتياجات التمويل .
- 3/تتفق حكومة البلد العضو مع الصندوق علي برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم الصندوق للقرض . وفي معظم الحالات يكون التزام البلد باتخاذ إجراءات معينة علي صعيد السياسات ، وهو ما يعرف بشرطية السياسات ، جزءاً لا يتجزأ من إقراض الصندوق .
- 4/ بمجرد أن يتم الاتفاق علي الشروط ، يعرض برنامج السياسات الذي يستند إليه الاتفاق علي المجلس التنفيذي بالموافقة علي نوايا البلد العضو المتعلقة بالسياسات المزمع تنفيذها وإمداده بالتمويل اللازم .

5/بعد موافقة المجلس التنفيذي علي القرض ، يتابع الصندوق كيفية تنفيذ البلد العضو لإجراءات السياسة التي تقوم عليها الموافقة .

الفصل الثالث

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الثاني: الاستثمار الإجنبي في السودان

المبحث الأول التنمية الاقتصادية في السودان

مقومات الاقتصاد السوداني :

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الاراضي الزراعية الخصبة الثروة الحيوانية والثروة السمكية والمياه الوفيرة والغابات والاحتياطي النفطي وغيرها ويعتمد السودان اعتماداً رئيسياً الزراعة حيث تمثل حوالي 80% من نشاط السكان اضافة إلي الصناعات التحويلية التي المنتجات الزراعية .

القطاع الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصاد السوداني حيث تساهم الزراعة 31.6% من الناتج القومي وتساهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية وتستوعب 80% من السكان كعمالة وتبلغ من المساحات الكلية في الاراضي الزراعية في السودان حوالي 600 مليون فدان

، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان ام المستغل فعليا .²⁷

ينقسم القطاع الزراعي في السودان إلى ثلاثة أقسام :

1. الزراعة (القطاع المروي والقطاع المطري)

2. الثروة الحيوانية

3. الثروة الغابية

الزراعة :

المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الامن الغذائي تعتمد علي هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع 4.6 مليون فدان .

يعتبر القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمة بنحو 95% من انتاج محاصيل الدخن 48% من انتاج الفول السوداني والسمسم .

الثروة الغابية :

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي اكثر من 120 مليون فدان وتلعب دورا متعاظما في حماية الاراضي الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور و كردفان ، كما تلعب الغابات دورا أيضا في حماية مناطق النيل الازرق والقضارف وجنوب النيل الابيض .

وتساهم الغابات بحوالي 3% في ناتج الاجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان ولذلك فان معظم صادرات السودان تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن والافريقية ، تساهم الزراعة بحوالي 34% من اجمالي الناتج المحلي علي الرغم من القطاع

السر سالم عبدالله أحمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان ، 2011-2015، ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، ²⁷ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017 ، ص33

الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشاكل طيلة السنوات الماضية والمعوقات التي يعاني منها لازالت تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد السوداني²⁸.

الصناعة :

يشكل النشاط الصناعي مقوما اخر من مقومات الاقتصاد السوداني ، غير أن اثره ظل محدودا علي مستوي البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلي مستوي استيعاب القوة العاملة وعلي مستوي المساهمة في هيكل الصادرات فمذ الاستقلال في العام 1956 وحتى النصف الاول من التسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 9% في احسن الاحوال حيث لاتزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهنالك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في السودان خاصة التمويل حيث أن توفر التمويل يعني توفر التكنولوجيا الحديثة والتدريب والقدرة علي توفير المواد الخام حتي يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد وأن أغلب البلدان التي تقدمت اهتمت بالصناعة وهي تمثل عصب التنمية .

كما أن نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقي ضئيلة جدا مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلا عن أن هيكل الصادرات السودانية قبل البترول خلا من صادرات صناعية (باستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة)

تتركز الصناعة في السودان التحويلية والتي تعتمد علي المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل صناعة النسيج والسكر والزيت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة الي الصناعات التحويلية الاخرى .

الاسمنت:

صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمشروعات التنمية والاعمار ، ويعتبر اسمنت مكوar من اوئل مصانع الاسمنت في البلاد ، ثم انشئ مصنع اسمنت عطبرة في عام 1947م ، ثم مصنع اسمنت ربك عام 1970م.

وفي ظل تنامي الطلب علي سلعة الاسمنت والزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي وعدم استطاعة المصنعين في مواكبة ذلك .

السر سالم عبدالله احمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان ، مرجع سابق، ص34-35²⁸

جاء قرار الخصخصة الكامل لمصنع اسمنت عطبرة ولاسهم الحكومة التي تتجاوز الـ 80% من مصنع اسمنت ربك وذلك لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص .

قامت بعد ذلك عده مصانع أخرى بداية بمصنع السلام للأسمنت عام 2003م ثم تلاه مصنع اسمنت بربر عام 2005م ثم مصنع التكامل للأسمنت عام 2006م ثم مصنع الشمال للأسمنت أيضا في عام 2006م ثم مصنع اسلان للأسمنت عام 2007 وتتركز كل مصانع الاسمنت بولاية نهر النيل عدا مصنع واحد بولاية الجزيرة والنيل الابيض .

البترول :

ظل السودان يسعى لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان مابين حكم المستعمر والحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الاجنبية .

وقد شكل استيراد المواد البترولية عبئا ثقيلا علي ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلا .

هنالك أسباب رئيسية جعلت الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الاخيرة وتكمن في وضع الحكومة للنفط ضمن المرتكزات الاساسية في استراتيجيتها الاقتصادية ، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في هذا مجال النفط .

بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2011 -2012- 2013م تقديرات العامة علي التوالي 2.4% ، 2% ، 1.5% بمتوسط مساهمه قدره 2% للأعوام الثلاث .

أما معدل النمو فقد بلغ (11% و صفر %). أما متوسط مساهمة قطاع البترول بالأسعار الثابتة لنفس الاعوام المذكورة علي التوالي فقد بلغ (2%، 1.9%، 1.9%) بمتوسط مساهمه قدره 2% . ويعزي انخفاض قطاع البترول لخروج نسبة مساهمة الاقليم الجنوبي من تركيبة الاقتصاد السوداني .

قطاع السياحة :

يمتلك السودان امكانا سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة) ،شماله (البجراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر)، وشرقه (قرية عروس والحدائق وسواحل البحر الأحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير وتمثل مساهمه السياحة في الاقتصاد القومي نسبه مقدره .

قطاع التعدين :

أن قطاع التعدين من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير ، باعتبار الامكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان ،حيث تشير الدراسات والابحاث الأولية التي في هذا المجال الي وجود أنواع عديده من المعادن في باطن الاراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم . بالنسبة للذهب علي وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعه منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية ،ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية انتشار نشاط التعدين الاهلي في مناطق مختلفة من اسودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور ،وتشير بعض التقارير الرسمية الي أن صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس ، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الاجنبي في مرحله المقبلة .

أما اليورانيوم فإن احاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات في اراضي دارفور الواسعة ، وتزعم بعض الاوساط التي تناولت أزمة دارفور الأخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الازمه نوماشهدته من تدخلات المعادن الأخرى التي يزخر بها اقليم دارفور .

قطاع الخدمات الاقتصادية :

القطاع الثالث المشكل الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والاتصالات والمصارف وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي السكك الحديدية والبحرية إلى حد ما الآن تحسنا واضحا حدث في مجال النقل البري حيث تم إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثه لنقل الركاب والبضائع الولائية (دنقلا- الفاشر-نيالا-بورتسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي فضلا عن عوده شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي .

قطاع الاتصالات :

أما قطاع الاتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه ، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الاجنبي والمحلي منذ منتصف التسعينيات ، حيث أصبحت خدمات الاتصالات تغطي اجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة ، تعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الافضل والاكثر تطوراً مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقية .

قطاع الخدمات المالية :

أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فان تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي . فقد ازداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي انشأتها تلك المصارف ، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن واقاليم السودان المختلفة .

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي في السودان

ظلت قضية الاستثمار تمثل أهمية قصوي في الاقتصاد السوداني وبدا الاهتمام بها ومراجعة القوانين المشجعة للاستثمار اذا كانت استثمارات وطنية أو أجنبية ، وفي أوائل التسعينات عرض في مؤتمر حاشد للمستثمرين .

وكانت أهم توصيات هيرحزمة من الامتيازات والاعفاءات التي منحت للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالسودان مع منح المزيد من الاعفاءات للذين يستهدفون المناطق الريفية أو الولايات البعيدة التي تمثل أولوية جغرافية للتنمية .

فلا سبيل لتحقيق النهضة الاقتصادية الابداعية من الاستثمارات كما أنه اصبح ضرورة اجتماعية لمعالجة مشكلات الفقر الابداعية من فرص التشغيل والتوسع في الاستثمار هو الطريق لتجاوز التحديات الاقتصادية ، كما أن زيادة موارد الدولة تحتاج الي توسيع مواعين الضريبة وزيادة الممولين الذين يدفعون الضريبة ولاسبيل لذلك الابداعية الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي .

العربي ، وكانت البدايات في منتصف التسعينات في قطاع النفط وأدي دخول الشركات الصينية والهندية للاستثمار في النشاط النفطي الاثر الكبير في تشجيع الآخرين للدخول الي السودان ، وقد حقق السودان المرتبة الثالثة للدول المضيفة للاستثمار حسب تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار عام 2006م وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الاولى بمبلغ ثلاثة عشر مليار دولار بنسبة 38% من جملة الاستثمار الخارجي المباشر بينما حازت الجزائر علي نسبة 16% بمبلغ خمسة مليار دولار وسبعمئة مليون ، وجاء ترتيب السودان في المرتبة الثالثة بمبلغ اربعة مليار وثمانمئة مليون دولار بنسبة 14%.

غير أن المتتبع لحركة الاستثمارات بدأت تتراجع لعدد من العوامل وهي اقتصادية وادارية :

أولاً:العوامل الاقتصادية :

لاشك أن العوامل الاقتصادية هي مقدمة الاسباب التي تؤثر علي تدفق الاستثمارات الخارجية وتشمل العوامل الاقتصادية الاتي :

1/السياسات الاقتصادية:

يمثل تحديد واختبار السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتمويلية وسعر الصرف وغيرها) ومن ثم الاستقرار أهم التحديات التي تقابل الاستثمار ، حيث تمثل هذه المصفوفة الشرط الاول للمستثمر لانه يعتمد في دراسة جدواه علي التغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالمشروع محل الدراسة .

2/ارتفاع تكاليف الانتاج في الاقتصاد السوداني :

تمثل ارتفاع تكاليف الانتاج ومنها ارتفاع تكلفة الاجور ، وارتفاع أسعار الاراضي وتكاليف التشييد والبناء وارتفاع تكاليف النقل .

3/ضعف مؤسسات التمويل :

أن نسب الارباح الموضوعة كمؤشرات في السياسة النقدية أو المطبقة في التعاقدات المصرفية تعتبر تكلفة التمويل عالية في نظر المستثمرين الباحثين عن التمويل في مرحلة التأسيس للمشروعات مقارنة بمؤشرات تكاليف التمويل في الدول المجاورة وهذا يحتاج الي معرفة أسباب ارتفاع تكاليف الانتاج والتمويل للمشروعات .

4/سياسات ووسائل وبرامج التسويق :

يعتبر جذب الاستثمارات هدف وغاية ، هدف لأنه المدخل لتحقيق النهضة الاقتصادية ، وغاية لأنه السبيل الي رفع معدل نمو الاقتصاد وزيادة دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوي المعيشة وهذا ظلت الدول تسعى من أجله بتقديم كافة الحوافز التشجيعية وتستخدم فيه كل الاليات الاعلامية لا ستقطاب الاستثمارات وجذب المستثمرين .

5/اختيار حزمة الحوافز التشجيعية الملائمة لجذب الاستثمار :

من القضايا الرئيسة التي ينبغي دراستها بعناية موضوع تحديد مكونات الحزمة التشجيعية الملائمة لجذب الاستثمار فمن المعروف أن جذب الاستثمارات الخارجية يتوفق علي جملة من العوامل يأتي في راسها الاستقرار السياسي بما له من أثر مباشر في تقليل عنصر المخاطرة للمستثمرين ، ثم بعد ذلك العوامل الاقتصادية بحزمة الحوافز الاقتصادية التي تقدمها الدولة .

ثانيا :العوامل الادارية :

ونعني بالعموامل الادارية الاجهزة والمؤسسات والنظم والاجراءات المتعلقة بحصول المستثمرين علي التراخيص واستلام الاراض وتخليص المعدات والاليات وتوظيف العاملين وغيرها علي النحو الاتي :

1/الاطار التنظيمي والاداري للاستثمار

2/اجراءات تنفيذ الاعمال في الجوانب الاتية :

-اجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات

-تصديقات الاراضي والانشاءات

-تراخيص المباني

-اجراءات وقوانين حماية المستثمرين

- التعامل الضريبي وطرق التحصيل
- الدعم القانوني والاداري لأعداد العقود
- 3/المورد البشري وقوانين ونظم العمل
- *واخيرا كيف نحقق الاستدامة للاستثمار في السودان ؟
- 1-استقرار السياسات الاقتصادية والمالية
- 2-استكمال البني التحتية (الطاقة-الطرق-الجسور-النقل-الاتصال-الخدمات المالية ...الخ)
- 3-تبسيط وتسهيل الاجراءات الادارية
- 4-توحيد النوافذ المتعاملة مع المستثمرين
- 5-اعداد المعلومات الاولية عن المشروعات
- 6-تقوية المؤسسات المصرفية والتمويلية لتلبي حاجات الاستثمار الداخلي والخارجي .
- 7-تبني سياسات واضحة في مجال سعر الصرف لجذب الاستثمارات
- 8-تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفق الخيارات التي تلبي التطلعات وتضمن بيئة ملائمة للاستثمار .

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر القروض الخارجية علي التنمية الاقتصادية في السودان
علي قطاع المياه بولاية نهر النيل

*كيف تستفيد المؤسسات من القروض الخارجية ؟

تستفيد المؤسسات من القروض الخارجية لأنها تعمل علي زيادة في التنمية بي النسبة الي البلد الآن الحكومة لاتستطيع تحمل كل هذه النفقات وتمنح الحكومة وقت لتسدد القروض .

القرض اللايراني :

لقد منحت الحكومة الايرانية قرض بمبلغ 19 مليون إلي حكومة السودان حتي تساهم في تنمية قطاع المياه . وتم إنشاء اكبر محطة مياه في ولاية نهر النيل .

القرض الصيني :

ولقد منح إلي حكمة السودان من دولة الصين ولقد كان 100 بئر في كل ولاية في السودان وفي الوقت الراهن لقد منحت الصين منحه الي حكومة السودان ، أي انها غير مدفعه ، وهي عبارة عن 25 بئر لكل من ولاية نهر النيل و ولاية الشمالية وأيضا منحه سعودية الي حكومة السودان 23بئر لكل ولاية في السودان

كل الشكر والتقدير الي مدير :هيئة المياه بولاية نهر النيل

الخاتمة

النتائج :

1/ تعاني الدول النامية من ضعف مدخراتها المحلية ، وعدم قدرة هذه المدخرات عل القيام بالاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، مما يضطر هذه الدول إلي اللجوء إلي مصادر التمويل الخارجية وأهمها الاقتراض الخارجي الذي يلعب دور كبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2/ تخضع عملية الاقتراض من المؤسسات الدولية لاعتبارات كثيرة (سياسية ، اقتصادية ...الخ)ومن هنا كان علي الدول العربية ومنها سورية أن تجد سبيلا آخر لتأمين الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها .

3/هنالك العديدة من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية

4/لدي السودان إمكانية في زيادة مصادر التمويل الداخلي وذلك من خلال الاعتماد علي رأس المال الوطني وتشجيع الادخار ، وكذلك زيادة تحويلات العاملين ، وترشيد الانفاق الحكومي ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات :

1/يجب علي الدول النامية ومنها السودان زيادة مدخراتها المحلية ، فالتنمية الوطنية يجب أن تعتمد بشكل أساسي علي تنمية مدخراتها الوطنية ، وإيجاد القاعدة الأساسية التي تساعد علي استثمار هذه المدخرات ، وذلك من خلال نشر الوعي الادخاري بالإضافة إلي زيادة الايرادات الضريبية كي تصبح فعالة وعادلة وتتحول إلي دافع لعجلة التنمية ، فهي تساعد في الحصول علي أكبر حصيلة مالية ممكنة ، بالإضافة الي مساعدتها في تحقيق أهداف اجتماعية.

2/يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية حيث إنه يعتبر رافداً للموارد الرئيسية التي ترفد المقدرات الوطنية في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة ،لذلك لابد من توفير مناخ استثماري مثل: القيام ببناء المناطق الصناعية التي تعتبر من

مشاريع القاعدة الأساسية والتي توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمارات بالإضافة الي الاستثمار باصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات وخاصة نحو المشاريع الإنتاجية المهمة .

3/ يجب أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه .

4/ يجب علي الدول النامية ومنها السودان حصر عمليات الاقتراض الخارجي بالمشاريع الانتاجية التي تدر أرباحاً والتي تعمل علي تغطية تكلفة القروض .

5/ لا بد من توفر استراتيجية قادرة علي المفاضلة بين عده مشاريع واختيار المشاريع الهامة ذات الانتاجية الاعلي والعمل علي تمويل المشاريع الاكثر أهمية من غيرها والمحددة في خطتها .

6/ لا بد من وجود تنسيق بين هيئة تخطيط الدولة ووزارة المالية والجهات المستفيدة لرفع مستوى الاستفادة من القروض الخارجية

المراجع :

1/ عطية عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثه في التنمية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، عام 2000م،

2/ حبيب مطانيوس ، التنمية الاقتصادية ، مطابع مؤسسة الوحدة ، جامعة دمشق ، عام 1982م،

3/ أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والمستدامة : طبعه أولي ، عام 2014م دار النشر القاهرة العجوز - الجيزة

- 4/أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ، دار التعليم الجامعي الاسكندرية
- 5/الوليدة الجيوسي ، أسس التنمية الاقتصادية ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عام2009م
- 6/علي جدوع الشرفات ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2010م
- 7/عمر صقر ، العولمة وقضايا معاصرة ،الدار الجامعية ، قطر
- 8/دكتور محمد عبد العزيز عجمية ، ودكتور ه ايمان عطيه ناصف ، التنمية الاقتصادية . كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،عام2000م
- 9/زكيه جديني ، عقد القرض بين القانون الوضعي الجزائري ومبادئ الشريعة الاسلامية ،رسالة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر عام 2015-2016.
- 10/ حامد عبد المجيد دراز ،محمد عمر أودوح ،مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة،مصر ،عام 2005م
- 11/ لحسن دردوري ،سياسه الميزانية في علاج عجز الموازنه العامه للدولة ،دراسه مقارنة الجزائر – مصر ،كلية العلوم الاقتصادية ، عام 2013- 2014
- 12/عجام هيثم صاحب ،سعود محمد علي ، فخ المدينونية الخارجية للدول النامية ، الاسباب والاستراتيجيات ، دار الكندي للنشر ،الاردن ،عام2006
- 13/ طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ،عام1999م

- 14/ أمجد عبد المهدي مساعدة محمود يوسف عقله ، دراسة في المالية العامة ،
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، عام 2011م
- 15/ محمد طاقة ، هدي الغناوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيدة للنشر
والتوزيع ، عمان ، عام 2010م
- 16/ عيد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، القاهرة ،
عام 2000م
- 17/ سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الاردن ، عام
2011م
- 18 / السر سالم عبد الله أحمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات
دراسة حالة السودان ، عام 2011- 2015 ، ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ،
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، عام 2017م